



البنك الدولي يدعم التمويل الإسلامي

الثلاثاء، 15 ديسمبر 2009

المنامة - رويترز - أعلن نائب رئيس البنك الدولي لشؤون شرق آسيا والباسيفيك جيمس آدامز، عزم المؤسسة الدولية «دعم الهيئات المعنية بوضع معايير قطاع التمويل الإسلامي في تحويل معاييرها الاختيارية إلى قواعد مصرفية ملزمة». ويحكم قطاع التمويل الإسلامي مزيج من هيئات تنظيم قطاع المصارف الوطنية والجهات المختصة، بوضع معايير وفتاوى علماء الشريعة. وتوفر مثلاً هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (مقرها البحرين)، معايير للمصارف الإسلامية، لكن لا يطبقها إلا عدد ضئيل من الجهات التنظيمية الوطنية.

وأوضح آدامز، على هامش مؤتمر للتمويل الإسلامي، أن البنك الدولي «يعقد محادثات مع الهيئات المعنية بوضع معايير التمويل الإسلامي في شأن كيفية مساعدتها في تحويل قواعدها إلى قوانين محلية». وأكد أن «توحيد المعايير العالمية في عالم اليوم، سيكون أمراً مفيداً ليس فقط لجهة القدرة على التنظيم بمعايير ثابتة، بل أيضاً من أجل الشركات المستفيدة بشدة، إذا استطاعت الاعتماد على معايير ثابتة».

وأوضح أن «ما نستطيع تقديمه هو مدخل إلى الحكومات خصوصاً من خلال المصارف المركزية ووزارات المال». لذا رأى أن «دورنا هو في الأساس العمل مع منظمات توحيد المعايير لتسهيل فتح حوار (مع الحكومات)».

واعتبر مصرفيون أن «عدم كفاية المعايير العالمية في تفسير الشريعة وتنظيم المنتجات، العقبة الرئيسية التي تعيق القطاع عن فرص النمو». ويحاول البنك الدولي مساعدة صناعة التمويل الإسلامي، التي تستقطب استثمارات بقيمة تريليون دولار، في النهوض، مع التركيز على مساعدتها في تطوير التمويل الصغير خصوصاً في مناطق جنوب شرقي آسيا.



Source URL (retrieved on 12/16/2009 - 15:25): <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/86952>
copyright © daralhayat.com